نظرة في مصطلح الواسطة في النحو العربي

د. محمد بن إبراهيم الثاقب *

m.thageb11@gmail.com

ملخّص:

يسعى هذا البحث إلى بيان جميع الظواهر اللغوية التي جاءت في موضع الوسط عند النحاة؛ أي في موضع بين البينين، مقتصرًا في هذا على تتبع تلك الظواهر في المجال النحوي فقط دون الصرفي؛ إذ يتناول ما قيل عن وسطية لام الجر المقوية، ومجيئها وسطًا بين الزيادة والتعدي، وكذلك المضاف، والمعرف بأل، والمثنى، وجمع المذكر السالم، في وقوعها وسطًا بين المنصرف وغير المنصرف. وحرف الجر "ربّ"، ومجيئه بين الأصالة والزيادة، فضلًا عن "إيّا" المبهمة وأسماء الإشارة، ووقوعهما في موضع وسطي بين الظاهرة والمضمر، والمضاف إلى ياء المتكلم، و"أمسِ"، و"سحرَ"، ومجيئها واسطة بين الإعراب والبناء. بإيراد جميع الآراء النحوية التي قيلت فيها ومناقشتها وتحليلها؛ ليصل إلى نتائج عدة حول هذه الظاهر، أهمها أن أغلب الآراء التي ذهب أصحابها إلى أنها جاءت في موضع الوسط لا تمثل الرأي السائد عند كثير من النحاة، فضلًا عن رغبتهم في إيجاد حل لإشكال معين في المسألة التي تناولوها ولم يجدوا له تعليلًا يتماشى مع القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: الواسطة، الموقع، الظواهر النحوية، ابن جني، السيوطي.

* أستاذ اللغة والنحو المساعد- قسم اللغة العربية - كلية الآداب – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.

العدد التاسع 9 مارس 2021

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

A View at the Term of *Alwasitah* in Arabic Syntax

Dr. Mohammad Bin Ibrahim Al-Thaqib*

m.thageb11@gmail.com

Abstract:

Many syntactic and morphological features of Arabic language are considered to have an *ambivalent* status in the language system, i.e., their status is undetermined. Grammatical features of this kind were either discussed in specific chapters, or were subject to various comments in various chapters of Arabic syntax. This paper will therefore review and analyze the different opinions regarding such features in order to reach to a definite stand. Examples of such features are the so-called *laam algar almuqawiyah* 'the genitive particle indicating emphasis' which may be considered either as a prefix or transitive particle. Similarly, the annexing noun, the noun made definite by *al-* 'the', the dual forms and the regular (sound) masculine plural forms which are in a position of compromise between triptote (fully inflected) and diptote (partially inflected) categories. Another case is the genitive preposition *rubba* 'maybe' which occurs in a middle position between primitive and augmented forms. Other examples include the object pronoun carrier *iyyaa-* and the demonstratives which are perceived as substantives and pronouns; in addition to the annexation to the first person pronoun and the words *amsi* 'yesterday' and *sahara* 'dawn' which may be either fully inflected or just indeclinable.

Keywords: Alwasitah, Position, Syntactic phenomena, Ibn Jinni, Al-Suyu:ti.

* Assistant Professor of Arabic language and syntax, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

مقدمة البحث:

أثناء تصفحي لكتاب السيوطي "الأشباه والنظائر" لفت نظري عنوان باب فيه موسوم بـ"الواسطة". وقد أثار هذا العنوان لدي عدداً من التساؤلات حول ماهية الواسطة وماذا يُعنى بها؟ وهل هي حقيقة موجودة أم متوهمة؟ وما مدى شيوعها لدى النحاة؟ ودفعتني هذه التساؤلات إلى الرغبة في الكشف عن هذا الموضوع وبيانه؛ وكشف الغامض منه، وبيان حقيقته وصوابه. ومع أن هذه المسائل التي يرى أصحابها أنها جاءت واسطة ليست مقصورة فقط على باب "الواسطة" الذي حاول السيوطي أن يجمعها فيه، بل هي مبثوثة في كتب النحو الأخرى، وبالتالي كان لزامًا على الباحث تتبعها في كتب النحاة التي وردت فيها؛ للكشف عن الغامض من هذه المسائل على أمل أن يكون له دور -وإن كان ضئيلاً- في تيسير النحو على الدارسين.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث أستهل كل مسألة بتمهيد أذكر فيه رأي النحاة حولها، ثم أورد الرأي الآخر الذي يرى أن هذه المسألة جاءت واسطة وأناقش هذا الرأي. وقد اقتصرت في هذه الدراسة على المسائل المتعلقة بالنحو فقط، وأهملت تلك المتصلة بالصرف، كالوقف ونحوه، أما المسائل المشتركة بين النحو والصرف فقد أوردتها، وإن كانت إلى الصرف أقرب منها إلى النحو، كالمسائل المتصلة بالتعدي واللزوم والعلم؛ لأن بها جانبًا نحويًا.

يُقصد بالواسطة هنا أن يكون المراد قد جاء في مكان وسطي بين طرفين؛ أي أنه جاء في منزلة بين المنزلتين. وليس المقصود بها السبب؛ حيث إن بعض النحاة قد يطلقون هذا المسمى ويعنون به السبب كقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ورفع الخبر بواسطة المبتدأ"[1]، وكذلك قول أبي حيان في الارتشاف في حديثه عن الفعل المتعدي واللازم: "المختص وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فهذا لا يتعدى إلا بواسطة (في) أو (الباء الظرفية) نقول:

قعدت في الدار وأقمت بالبصرة"[2]. والأمر نفسه عند صاحب اللباب الذي يقول: "والمستثنى من موجب بـ (إلا) منصوب بالفعل المقدم وما في معناه بواسطة (إلا)"[3]. وحقيقة هذه التسمية ترجع إلى السيوطي الذي صنف بابًا في كتابه "الأشباه والنظائر" أسماه "الواسطة". وفي السطور التالية رصد وحصر للحالات التي يكون فيها المقصود قد جاء في موضع الوسط، مما ذكره النحاة.

هناك من النحاة من أحسّ وجود هذه الواسطة إلا أن أول من أورد ذلك هو ابن درستويه في حديثه عن: "إيا" المبهمة (بين الظاهر والمضمر) الذي سنتناوله في أثناء هذا البحث. غير أن أول من وضع بابًا جمع فيه المسائل النحوية التي جاءت واسطة هو ابن جني الذي عقد بابًا في كتابه الخصائص أسماه "باب في الحكم يقف بين الحكمين" وقد سار السيوطي على منهاجه غير أنه غيّر عنوانه. وفي السطور التالية سأقوم باستعراض المسائل التي قال أصحابها أنها وقعت واسطة، محاولًا في الوقت نفسه أن أرتبها ترتيبًا منطقيًا وأن أستقصي جميع المسائل النحوية التي يرى أصحابها من النحاة واللغويين أنها وقعت واسطة، ثم أقوم بدراسة تلك الآراء وتحليلها ومناقشة أصحابها فيما ذهبوا إليه.

أولًا: بين الزيادة والتعدي

اللام المقوّية (بين الزيادة والتعدي):

من استخدامات اللام في اللغة العربية أن تكون حرف جر، وقد تفاوتت كتب النحاة فى رصد المعاني التي تأتي اللام دالة عليها مابين مجمل ومفصل.

وأبرز المعاني التي تدل عليها هذه اللام هي: انتهاء الغاية، الملك، شبه الملك (الاختصاص)، التعدية، التعليل، تقوية العامل، القسم، التعجب، الاستعلاء (بمعنى على)، الصيرورة، الزائدة للتوكيد[4]. وقد أحصى ابن هشام معاني هذه اللام وحصرها في اثنين وعشرين معنى[5].

والذي يعنينا هنا من هذه المعاني "اللام المقوية" وهي اللام التي تدخل على الجملة لتقوية العامل الضعيف الذي يكون سبب ضعفه واحدًا من ثلاثة أمور: الأول: تقدم المعمول على

العامل، كقولنا: "لزيدٍ ضربت"، الثاني: كون العامل فرعًا في العمل على الفعل كالمصدر واسم الفاعل وأبنية المبالغة، كقولنا: "ضربي لزيدٍ حسن – أنا ضارب لعمرو"، الثالث: كون العامل مقدرًا (محذوفًا)، كقولنا: "يا لزيدٍ - يا للماءِ"[6].

وقد نقل السيوطي في الجزء الأول من كتابه "الأشباه والنظائر" في بحثه عن الواسطة قول ابن هشام في المغني: "يصحّ في اللام المقوية أن يُقال إنها متعلقة بالعامل المُقوي نحو "مصدقًا لما معهم"[7] و"فعّال لما يريد"[8] و"إن كنتم للرؤيا تعبرون"[9]، لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين"[10].

وقد كرّر ابن هشام رأيه هذا في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" حينما قال: "ليست المقوية[11] زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما"[12]

فابن هشام في الرأيين السابقين يقرر -صراحة- وسطية اللام المقوية بين الزائدة والمعدية، وهي وسطية ناتجة عن وجود قواسم مشتركة بين اللام المقوية والمعدية من جهة وبين اللام المقوية والزائدة من جهة أخرى.

وما ذهب إليه ابن هشام يدل على فهم عميق لحقيقة اللام الزائدة (المقحمة) واللام المعدية، ولعله من أفضل النحاة الذين كان تصورهم واضحًا في هذه المسألة؛ ذلك أن من النحاة من لم يكن له ذلك التصور الواضح بل كان يشوب رأيه الغموض أو عدم الدقة أحيانًا خصوصًا في فهم اللام المعدية؛ حيث مثل لها ابن مالك بقوله تعالى: "فهب لي من لدنك وليًّا"[13][14]. وقد تبعه في ذلك ابنه، وهو مثال غير دقيق لأن ابن مالك مثّل للام التمليك بنحو قولهم: "وهبت لزيدٍ دينارًا"[15] وهو مثال مطابق في الاستعمال اللغوي لقوله تعالى: "فهب لي من لدنك وليًّا"، وهذا أمر يدعو إلى صلاحية افتراض كون اللام في الآية الكريمة لامًا دالة على الملك لا على التعدية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفعل "وهب" فعل متعدٍ إلى مفعولين أصلًا، فلا يحتاج إلى اللام

من أجل التعدية. كما أنه يرى أن اللام زائدة في قولهم: "نصحته - نصحت له" و"شكرته - شكرت له" و"كلته - كلت له" و"وزنته – وزنت له"؛ لأنه يقرر أن المعنى واحد لم يتغيّر.[16] أما الرضي فيرى أن اللام في نحو قولهم: "وزنت له المال" في "وزنته المال" للتعدية؛ إذ يقول عند حديثه عن اللام الزائدة: "وأما في (وزنته المال) و(وزنت له) فاللام ليست زائدة بل هي معدية قد تحذف تخفيفًا"[17] فالرضي يفترض هنا أن الأصل هو "وزنته المال". وقد سايره في هذا المسلك أبو حيان الذي ذهب إلى أن اللام في قولهم: "ذكرت له – شكرت له " لام معدية.[18]

والحقيقة أن اللام في قولهم: "شكرته – شكرت له " و"نصحته - نصحت له" ليست للتعدية لأن المعنى في الاستعمالين ليس واحدًا بل هو مختلف[19]؛ لأن قولهم: "شكرت له" و"نصحت له"، هناك مفعول به مقدر محذوف لعلم السامع به وأن الأصل "شكرت له فعله" و"نصحت له رأيه" بسبب كون الفعل هنا متعديًا إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر. وأما استعمالهم "شكرته –نصحته" بدون اللام فيرجع ذلك إلى أن الفعل متعدٍ أصلًا، فعدي إلى المفعول الأول بدون حرف الجر "اللام" من باب التخفيف؛ لأن الأصل -فيما يبدو-"نصحت له" و"شكرت له" والأمر نفسه ينطبق أيضًا في هذا الأمر على قولهم: "وزنته -وزنت له"، و"كلته -كلت له"؛ كون المفعول الحقيقي محذوفا لعلم السامع به، وهذا المفعول هو كل ما يوزن أو يُكال.

أما ابن هشام فقد مثّل للام المعدية بقولهم: "ما أضرب زيدًا لعمرو"، و"ما أحبه لبكر"[20] وهو مثال دقيق على تعدية الفعل باللام؛ ذلك أن الفعل (ضرب) والفعل "أحبّ" فعلان متعديان في الأصل غير أنهما عندما بني منهما فعل التعجب نُقلا إلى (فُعَل) فصارا لازمين فعّدي بالهمزة إلى زيد، وعّدي باللام إلى عمرو وبكر.[21]

إلا أنه يعاب على ابن هشام في هذه المسألة أنه تارة يجعل اللام المقوية قسمًا مستقلًا من معاني اللام الجارة كما فعل في كتابه "شرح ألفية ابن مالك" عندما حصر معاني اللام الجارة في اثني عشر معنى، وجعل الزائدة في المعنى الخامس، وجعل اللام المقوية في المعنى السادس، وتارة

أخرى يجعلها ضمن الزائدة، كما فعل في كتابه "المغني"؛ إذ جعل اللام المقوية أحد المعاني التي تفيدها لام التوكيد التي هي الزائدة، عندما أشار إلى أن اللام الزائدة تكون للتوكيد. ولعل اضطرابه هذا راجع إلى وجود هذه الواسطة التي يراها بين اللام المعدية واللام الزائدة.

وعند التمعن في اللام المقوية لا يظهر أنها وسط بن الزائدة والمعدية، بل هي لام تدخل الجملة وفق ضوابط معينة، صحيح أن بين اللام المزيدة واللام المقوية واللام المعدية قاسمًا مشتركًا، لكن ذلك لا يكفي لأن نقرر أن اللام المقوية هي وسط بين الزائدة والمعدية، ولعله كان من الأجدر هنا لو عُدّت هذه اللامات تحت معنى واحد وهو الزائدة وأن هذه اللام الزائدة تأتي لثلاثة أغراض. فإذا كان العامل ضعيفًا فهي المقوية، وإذا كان الفعل لازمًا فهي المعدية، وإذا لم يكن شيئًا من ذلك فهي المؤكدة.

ثانيًا: بين المنصرف وغير المنصرف

- **المضاف والمعرف بأل والمثنى وجمع المذكر السالم**

تشير الكتب النحوية إلى أن الأسباب المانعة للصرف هي تسعة أسباب، وهذه الأسباب هي العلمية، والتأنيث، ووزن الفعل، والوصفية، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزائدتان. فهذه الأسباب التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم، أو واحد يقوم مقام سببين امتنع الاسم فيها من الصرف[22].

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الممنوع من الصرف. فمنهم من ذهب إلى أن الممنوع من الصرف يقصد به الممنوع من التنوين فقط[23].من أمثال المبرد[24] وابن مالك وابن هشام[25] وابن خروف[26] والأشموني[27]. ومنهم من جعل الممنوع من الصرف يطلق على الاسم عندما لا ينون ويجر بالفتح من أمثال الزمخشري[28] والزجاجي[29] وأبي حيان[30] وابن عصفور[31] والرضي[32].

ويعلل النحاة سبب منع الاسم من الصرف بشبهه بالفعل في وجهين، حينئذ يمنع من الصرف فلا يدخله جر ولا تنوين[33].

والممنوع من الصرف يجر بالكسر إذا أضيف أو دخلته الألف واللام.[34] ويعلل ابن يعيش ذلك بأنّ هاتين الظاهرتين خاصتان بالاسم فعندما تدخلان على الممنوع من الصرف يبعد عن الفعل ويقترب من الاسم فتغلب عليه الاسمية فينصرف.[35]

ومما سبق يتضح أن الاسم ينقسم بحسب صرفه قسمين: قسم منصرف وقسم غير منصرف، غير أن ابن جني جعل قسمًا ثالثًا وقع واسطة بين المنصرف وغير المنصرف؛ حيث أورد في "باب في الحكم يقف بين الحكمين" قوله: "ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة، نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة؛ ذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف، كأحمد وعمر وإبراهيم ونحو ذلك، وكذلك التثنية والجمع على حدها، نحو الزيدان، والعمران، والمحمدون ليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف"[36].

فابن جني يقر صراحة بوجود درجة وسطى بين المنصرف وغير المنصرف وهذه الدرجة تنحصر في أربعة أنواع: المضاف، والمعرف بأل، والمثنى، وجمع المذكر السالم، فهي ليست منصرفة؛ إذ لا يوجد فيها تنوين، ولا يقال إنها ممنوعة من الصرف إذ لا يوجد فيها علة تمنع من الصرف.

ونظرة ابن جني هذه تدل على دقة ملاحظة ومعرفة بقوانين اللغة العربية وأنظمتها.

وعند النظر فيما ساقه ابن جني يتبين أنه ليس هناك من واسطة؛ إذ إن عدم تنوين المضاف وعدم تنوين المعرف بأل راجع إلى وجود المعاند له وهو التعريف والإضافة وعند زوال هذا المعاند فإن الأمثلة التي ساقها ابن جني تكون منصرفة لأنه ليس فيها شبه الفعل.[37]

أما المثنى وجمع المذكر السالم الذي مثل لهما ابن جني بقوله: "الزيدان والعمران والمحمدون"[38] فالذي يظهر أيضًا أنه ليس هناك واسطة في هذا لأنها منصرفة ولم تقع وسطًا بين المنصرف وغير المنصرف؛ ويظهر هذا في أمرين: الأمر الأول: أنه لا يوجد فيها مانع للصرف وهو شبه الفعل، والأمر الثاني: أن النون فيها هي مقابلة لتنوين المفرد[39].

والحقيقة أن هناك من النحاة من التفت إلى شيء من هذا؛ حيث شعروا بوجود علاقة بين تنوين جمع المؤنث السالم ونون جمع المذكر السالم[40]. غير أن الرضي كان أقرب النحاة إلى فهم العلاقة بين نوني المثنى وجمع المذكر السالم وبين نون تنوين المفرد حينما قال: "وأما نون المثنى والجمع فالذي يقوي عندي أنه ليس كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلًا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة".[41]

غير أن رأي ابن جني وما ذهب إليه لم يوجد له صدى لدى كثير من النحاة؛ حيث إن من جاء بعده لم يسيروا على نهجه، ولم يكن لرأيه وقع كثير في نفوسهم وإن كان هذا لم يمنع من وجود نفر قليل من النحاة تأثروا بنظرته هذه من أمثال حفيد ابن هشام[42] على الرغم من كونه لم ينسب هذا الرأي إلى ابن جني، حيث ذكر في حاشيته على التوضيح في (باب ما لاينصرف): "الأولى أن يكون جمع المؤنث السالم والمثنى قسمًا برأسه، وهو لا منصرف ولا غير منصرف: أما أنه ليس منصرفًا فلفقد الصرف، وأما أنه غير منصرف فلفقد مشابهة الفعل -كذا ظهر لي- وكذلك الكلام في (الرجل) على ما ظهر لي لأنه ظاهر قولهم[43] أنه منصرف وكذلك جمع المذكر السالم وما حمل عليه".[44] ومن هؤلاء -أيضًا- الكزولي [الجزولي] الذي يقول: "وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب منصرف وغير منصرف، ومالا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة: المضاف، وماعرف باللام، والتثنية، والجمع، لا يقال منصرفة؛ وإذ ليس فيها تنوين، ولا يقال فيها غير منصرفة، إذ ليس فيها علة تمنع من الصرف"[45]. ولم يشر كذلك إلى أن صاحب هذا الرأي هو ابن جني.

ثالثًا: حروف الجر ("رُبَّ" بين الأصالة والزيادة)

من المعلوم أن حروف الجر فيها ما هو أصلي -وهو الغالب- ومنها ما هو زائد وهذا يكون في "من - الباء - اللام - الكاف"، نحو: "ماجاء من أحد" و"ليس زيد بقائم".[46] ولهذه الحروف الزائدة جانبان أحدهما معنوي والآخر إعرابي؛ ودليل الزيادة المعنوية أن هذا الحرف يجوز حذفه دون أن يتغيّر أصل المعنى[47]، ودليل الزيادة الإعرابية معناه أن ما دخل عليه حرف الجر الزائد يظل محله من الإعراب كما هو لو لم يدخل عليه هذا الحرف.

هنا يأتي الحديث عن حرف الجر "رُبَّ" الذي ذهب أبو حيان إلى أنه زائد في الإعراب لا المعنى[48] فصار بهذا وسطًا بين الأصالة والزيادة؛ فأصالته في المعنى أن له دلالة يضيفها إلى الكلام وهي الكثرة غالبًا، والقلة نادرًا على خلاف بين أهل النحو في ذلك[49]، وأما زيادته في الإعراب فتفسيرها أن مجرور "ربّ" يبقى محلًا على إعرابه لو لم تدخله "رُبّ" فهو مرفوع على الابتداء في نحو:"رُبّ رجل صالح عندي" ومنصوب على المفعولية في نحو: "رُبّ رجلٍ صالح لقيتُ"[50].

وربما كان السبب الذي حدا بأبي حيّان إلى هذا ما جرى بين النحويين من خلاف في تقدير متعلق "ربّ" حتى ذهب الرماني وابن طاهر إلى أن "ربّ" لا متعلق لها، وهو ما مال إليه أبو حيان[51]. لكن هناك إشكالًا في هذا؛ إذ إن حروف الجر الأصلية لا بد لها من متعلق من فعل أو شبهه[52]، ولا يمكن أن يقال أيضا إن "ربّ" حرف جر زائد لأنها غير قابلة للحذف لكونها ذات أثر في المعنى، فكان أن حلّ الإشكال في ذلك بالقول إنها زائدة في الإعراب لا المعنى، حتى يتسنى الذهاب إلى أنها لا متعلق لها. وقد شاع هذا القول حتى جرى على ألسنة المتصدين لصناعة الإعراب وصف "رُبّ" بأنها حرف جر شبه زائد.

ويحسن القول هنا إن للنحويين رأيًا يستغني به دارسو النحو عن جميع الإشكالات السابقة وهو أن "ربّ" اسم لا حرف، وإلى هذا ذهب الكوفيون وابن الطراوة[53]. لكن جمهور النحاة رفضوا هذا القول بسبب أن "ربّ" لا يصدق عليها أي علامة من علامات الاسمية.[54]

رابعا: بين الظاهر والمضمر

1- "إيّا" المبهمة

المشهور أن "إيّا" لدى جمهور النحاة ضمير نصب متصل تلحقه حروف الخطاب (الياء – الكاف – الهاء وفروعها). لكن نقل ابن يعيش عن سيبويه أن "إيا" اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانًا عن المقصود ليتبين المخاطب من الغائب من المتكلم ولا موضع لها من الإعراب[55] . ويظهر أن ما جاء من نسبة هذا القول إلى سيبويه تصحيف وأن الصواب هو ابن درستويه[56]، بدليل أنه هكذا ورد في نقل السيوطي عن ابن يعيش[57] . وأن هذا القول لم يرد في كتاب سيبويه.

وقد عقب ابن يعيش بأن هذا القول يعزى إلى أبي الحسن الأخفش[58]. ولعله عبّر عن هذا بصيغة التمريض لأن من النحويين من يعزو إلى الأخفش قولًا في "إيّا" غير هذا، وهو أن "إيّا" اسم مضمر وما بعده من كاف وهاء وياء حروف مجردة[59] . وهذا الرأي هو الذي سار عليه الجمهور.

وبصرف النظر عمن ذهب إلى هذا الرأي، يبدو أن دافعه التخلص من الإشكال الحاصل في "إيّا"؛ لأن فيها من خصال الضمائر ما يجعلها صالحة لأن تخلف الاسم الظاهر وتقوم مقامه، غير أنها تخالف الضمائر في أنها لا يتبين فيها تذكير ولا تأنيث ولا متكلم أو مخاطب أو غائب ولا إفراد أو تثنية أو جمع، حتى أنها احتاجت إلى أن يلحقها ما يبين هذه الأمور. وهذا أمر إنما يعهد في الأسماء الظاهرة نحو "ذلك". فكان القول بتوسط "إيّا" بين الظاهر والمضمر حلًا لهذا الإشكال عند من قال بهذا القول، وأرى أن هذا السبب لا يكفي أن نقرر وجود واسطة هنا.

2- أسماء الإشارة

أسماء الإشارة ضرب من ضروب المعارف نحو: "ذا، وذي، وتي، وتا، وته، وما تفرع عنها"[60] ولا يختلف النحاة في معالجة أسماء الإشارة على أنها أسماء ظاهرة بدليل إفرادهم لها بمبحث

مستقل عن باب الضمائر، لكن نقل ابن يعيش عن قوم لم يسمهم أن أسماء الإشارة بين الظاهر والمضمر. فمن حيث كونها مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث كونها تصغّر وتوصف ويوصف بها كانت كالظاهرة[61].

ويلاحظ أن البناء لا يجعل اسم الإشارة كالمضمر لكثرة المبنيات الظاهرة كغالب الأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، بيد أن ذكر تعريف الإشارة ربما يكون فيه تلميح إلى الشبه بين أسماء الإشارة وضمائر الغائب في بعض الاستعمالات كما في قولنا إذا عرض ذكر الحياء: "هو خصلة حسنة"، و"هذا خصلة حسنة" فشارك اسم الإشارة الضمير في خلافة الاسم الظاهر وقام مقامه[62]. فمن هنا شابه المضمرات، بيد أنه من وجوه أخرى يجرى مجرى الأسماء الظاهرة في تصغيره ونعته وقبوله النعت.

والحقيقة أن افتراض الواسطة هنا أمر غير دقيق لقلة أوجه الشبه بين أسماء الإشارة والضمائر فلا وجود لقواسم مشتركة كبيرة بينها على الرغم من كونها قد تقوم مقام الاسم[63].

خامسًا: بين الإعراب والبناء

1-المضاف إلى ياء المتكلم

اختلف النحاة في تعليل كسر آخر الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم في نحو قولهم: "غلامي" و"صاحبي" على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور النحاة الذين يرون أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على آخر الاسم المضاف في حالة الرفع والنصب والجر. ويعود سبب تقدير الحركات لشغل آخر الاسم بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم[64]؛ أي بسبب انشغال المحل بحركة مناسبة الياء كما هو معروف حاليًّا[65].

المذهب الثاني: وهو مذهب بعض النحاة، وهم الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري في ظاهر كلامه[66] وابن الشجري[67]، الذين يرون أن الكسرة التي تلحق آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حركة بناء.

وقد ردّ بعض النحاة على أصحاب هذا المذهب ووصفوه بالضعف، وعللوا ذلك بانتفاء السبب المقتضي للبناء[68]، وكذلك ببقاء إعراب المضاف إلى كاف المخاطب وهاء الغائب.[69]

المذهب الثالث: وهو مذهب ابن مالك الذي يرى أن الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم معرب وأن الحركات مقدرة عليه في حالتي الرفع والنصب، وأما في حالة الجر فإن الاسم معرب بالحركة الظاهرة. وقد علل ابن مالك ذلك بعدم الحاجة إلى تقدير الكسر لأن في ذلك تكلفًا لا حاجة إليه.[70]

المذهب الرابع: وهو مذهب ابن جني الذي ذهب إلى أن حركة آخر الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم ليست حركة إعراب وليست حركة بناء، وقد علل ذلك بقوله: "أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه نحو هذا غلامي ورأيت صاحبي وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة. وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة إذن في آخرها ببناء. ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا"[71].

ومذهب ابن جني هذا في هذه المسألة لم يكن له صدى كبير لدى النحاة الذين جاؤوا من بعده، إذ لا نجد أحدًا من النحويين أخذ برأي ابن جني أو تأثر به، لكن هذا لم يمنع من ذكر بعض النحاة رأي ابن جني من أمثال أبي حيان[72] وابن عقيل[73] والسيوطي[74] ، في حين أن البعض اكتفى بذكر رأي ابن جني غير منسوب إليه كابن يعيش[75] وابن النحاس[76].

والغريب في الأمر أنني لم أجد أحدًا من النحاة سار على رأي ابن جني أو تأثر به، حتى أن البعض منهم لم يؤيّد صراحة رأيه هذا، بل رد عليه من أمثال ابن الشجري[77] وأبي البقاء العكبري[78] وابن عقيل[79]. ومنهم من لم يورد رأي ابن جني أصلا في هذه المسألة من أمثال ابن مالك[80] وابن الناظم[81]. والذي استقر الحال عليه عند النحويين المتأخرين الاقتداء برأي الجمهور في هذه المسألة[82].

ومع أن ابن جني لم ينص صراحة على أن الحركة هنا واسطة، بل جُل ما قاله إنها ليست حركة إعراب وليست حركة بناء[83]، فهم بعض النحاة من كلامه أنه يقصد أن هذه الحركة واسطة بين البناء والإعراب. وهذا ما عبر عنه صراحة أبو البقاء العكبري في "اللباب" عندما أورد رأي ابن جني وردّ عليه [84] وكذلك السيوطي[85].

ولعل الذي دعاهم إلى اعتقاد ذلك هو اسم الباب الذي أورد ابن جني فيه رأيه هذا وهو (باب في الحكم يقف بين الحكمين) في كتابه "الخصائص".

والواقع يفرض أن نقرّ بقرب رأي الجمهور من الصواب، إذ إنّ هذه الكسرة عارضة تزول بزوال ياء المتكلم وأن هذه الكسرة مشابهة للضمة في نحو قولهم: "يضربوا" والفتحة في "يضربا".

وربما يعود سبب ذهاب ابن جني إلى هذا الرأى هو أنه لم تلمع فى ذهنه بعد فكرة أن الكسرة هنا جاءت لمناسبة الياء.

من خلال ماسبق يتضح أنه لا واسطة في كسرة ياء المتكلم بين البناء والإعراب.

2-أمس

عندما يكون هذه اللفظ مجردًا من (أل التعريف) والإضافة فإنه يصبح ظرف زمان إذا أُريد به اليوم الذي يسبق اليوم الذي أنت فيه، وقد أجمعت العرب عدا تميم على كسر آخره[86]. أما بنو تميم فلهم في هذا اللفظ ثلاث طرق: الطريقة الأولى: ولعلها أكثر استعمالًا؛ لأن أغلب كتب النحو أوردتها وهي أنهم يعربونه في الرفع ويمنعونه من الصرف ويلزمونه الكسر في حالتي النصب والجر[87]. والطريقة الثانية: أنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في الحالات الإعرابية الثلاث[88]. والطريقة الثالثة –حكاها الكسائي إضافة إلى الطريقة الثانية– أن بعضهم ينونه تنوين الصرف في حالتي الرفع والجر، عدا النصب[89].

ونقل ابن عصفور أن الزجّاج والزجّاجي أجازا في "أمس" إذا كان ظرفًا البناء على الفتح مستشهدين بقول الراجز:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسَا
عجائزًا مثل السعالي خمسَا[90]

في حين يرى جمهور النحاة أن "أمسِ" في هذا البيت قد جاء إما على الطريقة الثانية وإما على الطريقة الثالثة من لهجة تميم؛ حيث أعرب "أمس" إعراب الممنوع من الصرف فجرّ بالفتحة لكونه مضافًا إليه.[91]

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الكسرة في "أمسِ" جاءت من أجل التقاء الساكنين (الميم مع السين).[92] وأنها علامة بناء، غير أنهم اختلفوا في تعليل بناء هذا اللفظ؛ فالمبرد يرى أنّ السبب مشابهة "أمسِ" للحروف في كونه لا يخصّ يومًا بعينه، وهو بذلك مشابه لحرف الجر "مِنَ"؛ لأن له أكثر من معنى[93]. ويذهب ابن خروف[94] إلى أن علة البناء في "أمسِ" ترجع إلى إرادة التخفيف تشبيهًا بالأصوات[95]. أما ابن يعيش فيرى أن السبب في ذلك هو تضمينه[96] معنى الألف واللام وبه صار معرفة[97].

وأجاز الخليل في نحو قولهم: "لقيته أمسِ" أن يكون التقدير بالأمس. على حذف الباء و(أل) التعريف، وتكون الكسرة كسرة إعراب[98].

وأورد أبو حيان قولا نصه: "وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربًا ولا مبينًّا بل هو محكي[99]. سُمي بفعل الأمر من (الأمس) كما لو سُمي بـ(أصبح) من الإصباح"[100].

وقد ظن السيوطي أن في هذا القول واسطة بين المبني والمعرب؛ حيث أورده في كتابه "الأشباه والنظائر" ضمن أمثلة الباب الأول الذي جعله مختصًا بالمبني والمعرب في بحثه عن "الواسطة"[101].

وعند تأمل ما ذهب إليه الكسائي ومن معه لا يظهر أن في قوله واسطة بين المبني والمعرب؛ إذ إن الكسائي ومن سايره لم ينصوا صراحة على أن لفظ "أمسِ" جاء واسطة بين المبني والمعرب، بل جُلّ ما ذكروه أنه محكي من فعل الأمر (أَمْسِ)؛ ويقصدون بذلك أن لفظ "أمسِ" عندما تكون ظرفًا طابقت فعل الأمر من الفعل (أمسى) لفظًا؛ وهو ما قصدوه بقولهم "محكي"، وهذا ما فهمه السهيلي[102] عندما قال:"من كسر أمس في كل حال فإنما سمى بالفعل وفيه ضمير محكي"[103].

فمن المحتمل أن الكسائي ومن سار على هذا الرأي كانوا يعللون سبب التطابق الحاصل بين لفظ "أمسِ" ظرفًا وبين لفظ "أمسِ" فعل أمر، ويحتمل أيضًا أنهم بهذا القول كانوا يعللون سبب وجود الكسر في آخر لفظ "أمسِ".

ولو قيل هنا: إن الممنوع من الصرف عمومًا -عملًا بهذا المبدأ- جاء واسطة بين المبني والمعرب لكان أقرب إلى الصواب؛ لأن الممنوع من الصرف عندما ينظر إلى بنيته الظاهرة يتبيّن أنه مشابه للمبني في أمرين: الأول: أنه غير منون، والمبنيات غير منونة. والثاني: لزومه حركة واحدة هي الفتحة في حالتين من حالات إعرابه الثلاث. وأما شبهه بالمعرب ففي كونه تظهر عليه علامة الإعراب الأصلية في حالتي الرفع والنصب؛ فكأنه بذلك وقع في موضع وسط بين المبني والمعرب.

3- سَحَرَ

يرى جمهور النحاة أن "سحَر" ظرف زمان غير متصرف[104] وغير منصرف إذا أريد به سحر من يوم بعينه، وقد اتفق الجمهور على إعرابه وعلى منعه من الصرف، إلا أنهم اختلفوا في سبب منعه من الصرف. فسيبويه يرى أن العلة في ذلك العدل عن الألف واللام[105] أي أن لفظ "سحر" معدول عن لفظ "السحَر". وسايره في ذلك المبرد[106] وأبو علي الفارسي[107] وابن عصفور[108]. وقد زاد ابن مالك على ذلك بأن السبب هو العدل والتعريف؛ لأن الأصل أن يذكر معرفًا بالألف واللام، فعدل عن الألف واللام وقصد تعريفه.[109] وبناءً على هذا نجد أن الرضي

الأستراباذي يرى أن تعريف لفظ "سحَر" ليس لأنه معدول عن ذي اللام بل لكونه علمًا[110]. وسار ابن هشام على هذا المذهب؛ حيث يرى أن سبب منع لفظ "سحر" هو العدل والعلمية، وأنه كي يصح ذلك فلا بد من توفر علتين لمنع اللفظ من الصرف، ولا تكفي علة واحدة لذلك[111]. وذهب ابن الطراوة[112]، وصدر الأفاضل إلى أن "سحَر" لفظ مبني على الفتح وليس معربًا، وعلة بنائه عند ابن الطراوة عدم التضاد، لا تضمنه معنى الحرف؛ لأن "سحر" لا يقع إلا على سحر يومك، وعندما تريد غير ذلك فإنه لا بد من تقييده، فتقول: "خرجت يوم الخميس سحرَ". أما صدر الأفاضل فيرى العلة في بنائه تضمنه معنى (أل) كما بني لفظ "أمس" لتضمنه معناها[113]. وذهب السهيلي إلى أن "سحرَ" ظرف معرب منصوب وعلة عدم تنوينه أنه على نية الإضافة[114]. ويرى الشلوبي الصغير[115] أنه كذلك معرب منصوب وعلة عدم تنوينه أنه على نية (أل)[116]. وعلى هذين القولين فإن "سحرَ" هنا ليس من باب ما لا ينصرف.

هذه هي أبرز الآراء النحوية التي ساقها النحاة عند مناقشتهم للفظ "سحرَ" وقد نقل السيوطي عن ابن الدهان[117] قوله في كتابه "الغرة": "الكلام على ضربين معرب ومبني، وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني، وهو سَحَرَ المعدول لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء"[118].

والواقع أن رأي الرماني له ما يسوغه؛ ذلك أن لفظ "سَحَرَ" عندما يكون المراد به سحر يوم بعينه، فإنه يشبه الاسم المبني في لزوم الفتح على آخره دون أن يكون فيه سبب من الأسباب التي تجعله مبنيًّا وهو شبهه بالحرف. وبناءً على هذا هل يجوز لنا أن نفترض أن الفتحة الواقعة على آخر لفظ "سَحَرَ" جاءت واسطة بين البناء والإعراب؟ قد لا أملك إجابة شافية دقيقة في هذا.

4- المنادى المفرد

الشائع لدى النحاة أن المنادى المفرد مبني على ما يرفع به، وقد أورد السيوطي قولًا نسبه إلى ابن يعيش مفاده أن قومًا ذهبوا إلى أن المنادى المفرد قد وقع واسطة بين المبني والمعرب؛ غير أن السيوطي نفسه لا يميل إلى هذا الرأي وذكر أن الصحيح فيه أنه مبني[119].

وعند الرجوع إلى قول ابن يعيش نجد أنه لم يؤمن بهذا الرأي فهو يرى أن المنادى المفرد مبني، وجل ما أورده أن قومًا لم يسمهم يرون أنه بين المبني والمعرب[120]. فابن يعيش لا يرى ذلك ولا يتبناه في هذه المسألة، وهو الصواب فيما أرى، والله أعلم.

5- الأسماء قبل دخول الجملة (قبل التركيب)

حار بعض النحاة في وضع الأسماء قبل دخول الجملة، ومرَّد هذه الحيرة إلى الوضع الإعرابي لها، أهي مبنية أم معربة؟ فمنهم من ذهب إلى أنها مبنية من أمثال ابن الحاجب[121]. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة من أمثال الزمخشري[122]. وقد ذكر السيوطي أن قومًا ذهبوا إلى أن الأسماء قبل التركيب جاءت واسطة بين البناء والإعراب؛ وذلك لعدم موجب للإعراب ولعدم مناسبة مبني الأصل، وأضاف أن أبا حيان وابن عصفور اختارا هذا الرأي، بينما يرى الزمخشري أنها معربة[123]. وقد أضاف السيوطي على ذلك في كتابه "همع الهوامع" أن ابن الحاجب يرى أنها مبنية لعدم التركيب، كما علل غيره أنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة[124].

والذي يعنينا هنا هو ما نسبه إلى أبي حيان وابن عصفور من أنهما اختارا هذا الرأي.

وعند تأمل ما ذهب إليه أبو حيان نجد أنه يقول: "فأما الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء باء، تاء، جيم، وكأسماء العدد واحد اثنان ثلاثة فلا توصف ببناء ولا إعراب خلافًا لمن زعم أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، وخلافًا لمن ذهب إلى أنها مبنية وهو اختيار ابن مالك"[125].

فأبو حيان فيما سلف لم ينص صراحة على وجود واسطة في الأسماء قبل دخولها الجملة بين البناء والإعراب، بل إن حقيقة ما ذكره أن فريقًا ذهب إلى أنها مبنية وفريق آخر ذهب إلى أنها معربة، ولعل هذا هو ما حدا بالسيوطي إلى أن يعتقد أنه بقوله هذا يرى أنها جاءت واسطة بين البناء والإعراب.

أما ابن عصفور فلم يذكر أيضًا أن الأسماء قبل دخولها الجملة جاءت واسطة بين البناء والإعراب بشكل صريح، بل يرى أن الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوف غير معرب وهو يقول

في هذا: "ألا ترى أن أسماء العدد مثل: واحد، اثنان، ثلاثة إذا لم تُرد الإخبار عنها بل مجرد العدد، ولم تعطف بعضها على بعض، بل أردت بها مجرد العدد كانت موقوفة وكل معرب"[126].

فأبو حيان وابن عصفور في الرأيين السابقين لم يذكرا أن الأسماء قبل التركيب جاءت واسطة بين البناء والإعراب بشكل صريح. وعلى هذا فإن افتراض وجود واسطة هنا أمر فيه من التّعمل الشيء الكثير.

6- المحكي: بـ"من"

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه، وهي نوعان، النوع الأول: حكاية مفرد ويكون إعرابها تقديريًا، أي أنه يعرب بحركة مقدرة، وهو المشهور عند النحاة، والنوع الثاني: حكاية جملة، ويكون إعرابها محليًا (أي في المحل)، والذي يعنينا هنا حكاية المفرد الذي لا يكون إلا في حال الاستثبات بـ "مَنْ" عن الأعلام و"أي" عن النكرات، كقولك: "من زيدٌ؟" لمن قال: "جاءني زيدٌ" و"من زيدًا؟" لمن قال: "رأيت زيدًا" و"من زيدٍ؟" لمن قال: "مررت بزيدٍ".[127].

وقد أورد السيوطي في كتابه "همع الهوامع" في حديثه عن البناء والإعراب قوله: "المحكي بـ "من" نحو: "من زيدٌ؟ من زيدٍ؟ قيل إنه واسطة وإن حركته حركة حكاية لا حركة إعراب ولا بناء. قال أبو حيان وهو الصحيح قيل إنه معرب وحركته حركة إعراب وإنه في الرفع خبر وفي النصب مفعول بفعل مقدر وفي الجر بدل[128]. وقيل إنه مبني واختاره ابن عصفور"[129]. أما مذهب جمهور النحاة في المحكي بـ (من) في قولهم: "من زيدٌ؟، من زيدًا؟، من زيدٍ؟" فأن (مَن) مبتدأ و(زيد) خبر[130]. ومن النص السابق يظهر جليًا ميل السيوطي إلى رأي أبي حيان الذي يرى أن المحكي بـ (من) حركته حركة إعراب، وليست حركة بناء واسطة بين البناء والإعراب وهو يسير في هذا الأمر مع رأي جمهور النحاة في إعرابهم لـ (من) و(زيد) من أن (من) مبتدأ و (زيد) خبره سواء أكانت حركته ضمة أم فتحة أم كسرة؟ لكنه اختلف معهم في حالة كون المحكي بـ (من) مرفوعًا فهو لا يرى أنها حركة إعراب بل هي حركة حكاية[131].

مما سبق يظهر أن افتراض حركة المحكي بـ (من) جاءت واسطة بين البناء والإعراب أمر فيه من الضعف الشيء الكثير.

7- الإتباع

إن الإتباع في اللغة العربية ينقسم إلى قسمين: إتباع لفظي وإتباع حركي؛ فالإتباع اللفظي هو مثل قولهم: "حسنٌ بسنٌ" و"جائعٌ نائعٌ". أما الإتباع الحركي فهو أيضًا بدوره ينقسم إلى نوعين: النوع الأول إتباع حركي إعرابي وهو الذي يدخل في أبواب التوابع كالنعت والبدل والتوكيد والعطف...، والنوع الثاني إتباع حركي غير إعرابي وهو نوع من المماثلة الصوتية ويندرج تحته قسمان: القسم الأول: وهو ما يكون فيه إتباع لحركة الحرف الأول من الكلمة المتأخرة لحركة الحرف الأخير من الكلمة المتقدمة كقراءة من قرأ قوله تعالى: "من بطون إمهاتهم"[132]، بكسر همزة أمهاتهم[133]. والقسم الآخر هو ما يكون فيه إتباع لحركة الحرف الأخير من الكلمة الأولى لحركة الحرف الأول من الكلمة التي تليها، وهذا هو الذي يعنينا في هذا البحث؛ حيث أورد السيوطي ما مفاده: "المتبع نحو (الحمدِلله) بكسر الدار، قيل إنه واسطة والصحيح أنه معرب تقديرًا، وقيل إنه مبني[134]. وبه جزم ابن الصائغ[135]". فالسيوطي يرجح أن الكسرة هنا ليست واسطة بين المبني والمعرب، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بسبب اشتغال المحل بالكسرة.

وعند تأمل رأي من يرى أن الكسرة في لفظ "الحمد" جاءت واسطة بين البناء والإعراب، فإني أرى أن مثل هذا الرأي يحتاج إلى أدلة قوية تثبت ذلك، والرأي عندي أن هذه الكسرة ليست للبناء ولا واسطة بل هي حركة وضعت من أجل المماثلة أو المشاكلة الصوتية ولا أستبعد أن تكون هذه الكسرة في الأصل ضمة تم تحويلها إلى الكسرة من أجل المماثلة[136].

سادسًا: بين التعدي واللزوم

(كان) وأخواتها (الأفعال الناقصة):

تمثل الأفعال الناقصة ظاهرة فريدة في اللغة كونها لا تتلى بفاعل، بل باسمها الذي هو في الأساس مبتدأ، والمبتدأ يطابق الفاعل في المعنى كونه (مسندًا إليه)؛ غير أن النحاة بتقسيمهم

الجمل في اللغة العربية إلى جمل اسمية وجمل فعلية باعدوا بين الفاعل والمبتدأ من الناحية الإعرابية مع أنهما متماثلان من الناحية الدلالية، وهذا الأمر هو ما جعل الاسم الذي يلي الأفعال الناقصة لا يسمى فاعلًا بل اسمًا لها. وعندما حاول النحاة عقد مقارنة بين الأفعال التامة وبين الأفعال الناقصة من حيث التعدي واللزوم ظهر لهم أن الأفعال الناقصة لا هي لازمة ذات فاعل ولا هي متعدية ذات مفعول.

لكن هناك من النحاة من رأى أن هذه الأفعال الناقصة جاءت واسطة بين التعدي واللزوم كالأشموني الذي يقول: "تنبه هذه الهاء تتصل بـ (كان) وأخواتها والمعروف أنها واسطة؛ أي لا متعدية ولا لازمة"[137]. وكذلك صاحب كتاب "شرح الحدود" الذي قسم الفعل من حيث اللزوم والتعدي إلى ثلاثة أقسام: قسم لازم وقسم متعدٍ لمجاوزته فاعله وقسم واسطة لايوصف بلزوم ولا تعدٍ وهو الناقص نحو كان، وكاد وأخواتهما[138]. وسايرهم في هذا السيوطي الذي نقل ما مفاده: "الفعل أربعة أقسام (لازم ومتعدٍ وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعدٍ وهو الناقص، كان، وكاد، وأخواتهما..."[139]. وهذه الآراء التي قيلت في وسطية الأفعال الناقصة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم تفتقر إلى الحجة المنطقية، فليس كونها غير متعدية وغير لازمة يستوجب وقوعها موقع الوسط؛ لأنها ببساطة ليست لازمة لأن الذي يليها ليس الفاعل بل اسمها وليست متعدية لأن منصوبها ليس المفعول به بل خبرها.

سابعًا: بين المنقول والمرتجل

العلم:

وهو الاسم الذي يُعين مسماه، وقد يكون للعاقل وغير العاقل، وهو أحد المعارف الستة، والعلم ينقسم إلى أنواع متعددة حسب كل نوع. فمن حيث المعنى أو الدلالة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول اسم وضع للدلالة على شيء معين من أجل تعيينة وليس بكنية، ولا لقب كـ"محمد" و"مكة"، والقسم الثاني: الكنية، وهو ما كان مسبوقًا بألفاظ من نحو: "أب - ابن – أم

- بنت"، والقسم الثالث: اللقب: وهو كل لفظ يشعر بمدح أو ذم كـ "الرشيد". أما من حيث التركيب فهو ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: علم مفرد: وهو المتكون من لفظة واحدة، والقسم الثاني: علم مركب الذي يندرج تحته ثلاثة أنواع: النوع الأول: مركب إضافي كـ "عبدالله" والنوع الثاني: مركب مزجي كـ"بعلبك" ومركب إسنادي: وهو المتكون من جملة فعلية أو اسمية مثل: "فتح الله"، و"جاد الحق".

لكن هناك تقسيم آخر للعلم وهو الذي يعنينا هنا وهو تقسيم العلم من حيث أصله اللغوي، حيث قسمه النحاة إلى قسمين رئيسين، مرتجل ومنقول. فالمرتجل: هو الاسم الذي نقل إلى العلمية ولم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كـ"سعاد، وأدد"، والمنقول: هو ما كان مستعملًا في اللغة قبل نقله إلى العملية، وقد يكون النقل من وصف كـ"حارث"، أو مصدر كـ"فضل"، أو من اسم جنس كـ "أسد".

وقد أورد السيوطي قولًا نسبه إلى أبي حيان مفاده أن العلَم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم منقول، وقسم مرتجل، وقسم ثالث ليس بمنقول ولا بمرتجل وهو الذي علميته بالغلبة[140].

ومع أن هذا النقل لا يظهر فيه بشكل صريح أن القسم الثالث الذي ليس بمنقول ولا بمرتجل جاء واسطة بينهما، فإن السيوطي بذكره هذا التقسيم في "باب الواسطة" من كتابه "الأشباه والنظائر" يجعلنا نشعر أنه يرى أن للعلم قسمًا ثالثًا جاء واسطة بين المنقول والمرتجل.

وعند الرجوع إلى ما نقله السيوطي عن أبي حيان عن طريق الرجوع إلى كتاب أبي حيان "ارتشاف الضرب" يظهر بشكل جلي أن أبا حيان لم يضع قسمًا ثالثًا جاء واسطة بين المنقول والمرتجل، إذ إنه بكل بساطة قام بتقسيم العلم إلى ثلاثة أقسام، قسم منقول، وقسم مرتجل، وقسم لا منقول ولا مرتجل، وهو الذي علميته بالغلبة كـ"الثريا" و"الديوان" و"ابن عمر"[141]. فهو لم ينص صراحة على أن هذا القسم الثالث قد وقع في موضع الوسط بين المنقول والمرتجل، والرأي عندي أن هذا النوع الثالث ليس واسطة بين المنقول والمرتجل بل هو قسم ثالث من أقسام العلم، حسب رأي أبي حيان.

وهذا التقسيم للعلم لم يكن له صدى كبير بين النحاة، فأغلب النحاة درجوا على تقسيم العلم إلى أربعة أقسام: مفرد، ومركب، ومنقول، ومرتجل[142].

إن تقسيم النحاة للعلم إلى مرتجل ومنقول مرده إلى أنهم لم يكن لديهم تصور لحقيقة أن اللغة العربية الفصحى تمثل مرحلة تاريخية محددة تعود إلى لغة قديمة جاءت فيها، ولعل الدراسات اللغوية القائمة على المقارنة التاريخية بين اللغة العربية الفصحى وبين اللغات التي تنتمي إلى الأصل المشترك الذي انبثقت منه هذه اللغات وهو ما يعرف بمصطلح اللغات السامية قادرة على تعليل كثير من أسماء الأعلام التي عدها كثير من اللغويين أعلامًا مرتجلة، وبيان معناها ومن أين جاءت مع بيان التحولات الدلالية والصرفية التي حدثت لها مع مرور الزمن.

ثامنًا: بين البعد والقرب

1- مراتب المنادى

المشهور لدى النحاة أن للنداء أدوات تختص بالبعيد، وهي "أيا" و"هيا"، وللقريب "أ"، و"يا" للبعيد والقريب[143]. وقد ذكر ابن عصفور أن أبا موسى الجزولي جعل "أي" للقريب خاصة وما عداها للبعيد[144].

وهناك من النحاة من أضاف لفظ "آ" على أنه حرف نداء للبعيد[145]. وقد ذهب ابن عصفور إلى أن "آ" و"أي" مثل الهمزة، وأنهما لنداء القريب[146].

أما سيبوية فيرى أن "أ" للقريب وما عداها للبعيد[147]. هذه الآراء السابقة تشير بوضوح إلى أن للنداء أدوات خاصة بالقريب وأدوات خاصة بالبعيد ولكن السيوطي نقل قولًا نسبه إلى ابن برهان نقلًا عن ابن أباز في شرح اللمع، أنه جعل للمنادى ثلاث مراتب، بعدى وقربى ووسطى بينهما؛ فللأولى "أيا" و"هيا"، وللثانية الهمزة، وللثالثة "أي"، وجعل "يا" في الجميع[148]. وقد نقل قول ابن برهان أيضًا أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي في شرحه لألفية ابن معطٍ[149].

2- أسماء الإشارة

ذكر ابن عصفور عند حديثه عن المعرفة والنكرة أن أسماء الإشارة أعرفها ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد[150].

وقد نقل السيوطي عنه ذلك؛ حيث ذكر أن ابن عصفور جعل "ذا" و"تي" للقريب و"تيك" للوسط و"تلك" للبعيد[151].

أما صاحب البسيط في النحو العربي فقد فصل هذا الأمر؛ إذ قسم أسماء الإشارة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول للقريب وهي: "ذا" للمفرد المذكر، و"ذان" للمثنى المذكر، و"أولى" للجمع بنوعيه، و"ذي" و"تي" للمفردة المؤنثة، و"تان" للمثنى المؤنث.

القسم الثاني: ما يشار به للوسط وهي: "ذاك" للمذكر و"ذانك" للمثنى المذكر و"أولاء" للجمع المذكر و"تيك" للمفردة المؤنثة و"تانك" للاثنتين.

القسم الثالث: ما يشار به إلى البعيد، وهي "ذلك" للمفرد المذكر و"ذانك" للمذكرين و"أولئك" للجمع المذكر و"تلك" للواحدة المؤنثة و"تانك" للمؤنثتين[152].

وعند تأمل ما ذهب إليه ابن عصفور وابن برهان ومن سار على خطاهما من النحاة فإنه من الصعب تصور ذلك؛ إذ إن افتراض هذا التقسيم يستلزم أن يكون هناك معايير دقيقة لتحديد المسافة التي تحدد الوسط؛ لذا من الأولى والأجدر ألا نعتمد هذا التقسيم، خاصة أن أبا حيان ذكر أن النحاة لهم في هذا رأيان الرأي المشهور هو تقسيم أسماء الإشارة إلى ثلاث مراتب قربى ووسطى وبعدى، أما الرأي الآخر فيرى أصحابه أن أسماء الإشارة إذا استعملت مجردة من الكاف، فهي للقريب وإن لحقته الكاف فهي للبعيد ولا توجد درجة وسطى[153].

ولعل الأقرب هنا ما نقله أبو حيان نفسه عن الفراء من أنه لا يوجد لأسماء الإشارة سوى نوعين فقط: واحد للقريب ويكون بدون حرف الكاف، وآخر للبعيد ويكون بإضافة حرف الكاف،

وأن أهل الحجاز يقولون "ذلك" وبه جاء القرآن وأهل نجد من تميم وقيس وربيعة "ذاك" بغير اللام مع فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة[154].

ولعل من الجدير بالذكر أن أختم هذا بما ذكر السيوطي نفسه في كتابه "همع الهوامع"؛ حيث يقول: "فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب، ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين، وهذا ما صححه ابن مالك، وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين، ونسبه الصفار إلى سيبويه، واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى ليس له إلا مرتبتان، فلحق بنظيره، وبأن الفراء نقل أن بني تميم ليس في لغتهم استعمال الكاف بلام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة"[155].

الخاتمة:

هذه هي المسائل التي وجدت أن أصحابها ظنوا أن بها واسطة، وقد بذلت قصارى جهدي في جمعها وتصنيفها وتحليلها، ولا أدعي أنني أحصيتها كلها فلربما فاتني شيء، وقد ظهر لي من خلال هذا البحث ما يأتي:

- أن أغلب الآراء التي ذهب أصحابها إلى أنها جاءت في موضع الوسط لا تمثل الرأي السائد عند كثير من النحاة.
- ربما كان ميل كثير من أصحاب آراء التوسط إلى ذكر هذا الأمر هو رغبتهم في إيجاد حل لإشكال معين في المسألة التي يتناولونها لم يجدوا له تعليلًا يتماشى مع القواعد النحوية.
- لم يكن لأغلب هذه الآراء أثر كبير لدى النحاة الذين جاؤوا من بعدهم، كما لم يكن لها أثر كبير في الدرس النحوي.
- أغلب المسائل التي ذهب أصحابها إلى أنها قد وقعت واسطة ثبت بعد تحليل آراء أصحابها ومناقشتها أنه لا توجد واسطة فيها.

- هناك بعض المسائل في الواسطة لا يمكن القطع بوجودها أو عدمه؛ لأنها قائمة على فرضيات منطقية تخيلية غير محسوسة كوقوع الأسماء قبل التركيب واسطة بين المبني والمعرب.
- هناك بعض الآراء في بعض المسائل ثبت عدم صحتها لوجود فكرة منسجمة مع المنطق أكثر منها مثل تعليل حركة آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم عند ابن جني.
- أن افتراض مبدأ الواسطة والإقرار به في النحو العربي قد يزيد من صعوبة هذا العلم، علاوة على ذلك أننا لو أقررنا بهذا المبدأ سيفتح ذلك الأمر علينا بابًا قد يقودنا إلى منعرج غير محمود العواقب. ففي الوقت الذي نحاول فيه -بقدر المستطاع- أن نجعل من علم النحو علمًا سهل التعلم نجد أن إقرار هذا الأمر سيزيد علم النحو تعقيدًا؛ لأننا عندما نقر بمبدأ "الواسطة" سنجد موضوعات نحوية قابلة لأن تكون بينها واسطة كالاشتغال الذي يمكن أن يكون وسطًا بين الابتداء والمفعولية، ونائب الفاعل الذي يمكن أن يكون وسطا بين الفاعل والمفعول به، واسم الفعل والمصادر والأوصاف التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة به واسم المفعول يمكن افتراض وسطيتها بين الاسم والفعل، وعلم الجنس، والمعرف بأل الجنسية، والمخصص بالإضافة المعنوية، كذلك يمكن أن تكون قد وقعت واسطة بين التعريف والتنكير، والأمر نفسه ينطبق على الممنوع من الصرف الذي يمكن عدّه أنه جاء واسطة بين المبني والمعرب، وغير ذلك من الموضوعات التي قد نجد بينها هذا الأمر؛ لذلك من الأجدر بنا ألا نقر بوجود هذا المبدأ، وهذا أمر ظهر لي بعد استعراضي لكثير من المسائل التي عدها بعض النحاة أنها وقعت واسطة، حيث اتضح أنه لا واسطة بينها بعد دراسة وتحليل لما ذهبوا إليه. ونحن هنا لا نلقي باللوم على من قالوا بذلك لإدراكي أن دافعهم إلى ما ذهبوا إليه ليس سوى محاولة منهم لإيجاد حل منطقي لإشكال معيّن ظهر لهم ولم يجدوا له علة تتماشي مع القواعد النحوية.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 271.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 530.

(3) أبو البقاء العكبري، اللباب: 1/ 303.

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/433-435. الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/1168-1173. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 360، 361.

(5) ابن هشام، مغنى اللبيب: 275-294.

(6) ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/ 1169- 1170. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 435. ابن هشام، المغني: 287. والأمر الثالث موضع خلاف بين النحاة حيث عدها بعضهم زائدة كابن خروف، أما أغلب النحاة كابن جني وابن عصفور فعدوا اللام في قولهم "يالزيدٍ" متعلقة بفعل النداء المحذوف، ابن هشام، المغني: 288، 289.

(7) سورة البقرة، آية: (91).

(8) سورة البروج، آية:(16).

(9) سورة يوسف، آية: (43).

(10) عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر: 296/1. وينظر: ابن هشام، المغني: 576.

(11) يعني اللام.

(12) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 32.

(13) سورة مريم، آية:(5).

(14) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 285.

(15) ابن مالك، شرح التسهيل: 3: 144.

(16) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 285.

(17) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/ 1171.

(18) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 3/ 50.

(19) هناك من النحاة من توصل إلى هذه النتيجة من أمثال ابن درستويه والسهيلي. ينظر: إبراهيم الشمسان، قضايا التعدي واللزوم: 131-138.

(20) ابن هشام، المغني: 284.

(21) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن اللام هنا ليست للتعدية؛ لأن الفعل باقٍ على تعديته، وإنما هي لتقوية العامل الذي ضعف لاستعماله في التعجب. ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 10،11.

(22) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 59. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 205. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 3/ 135.

(23) على أساس أن الممنوع من الصرف يجر بالكسر عند الإضافة أو عند دخول الألف واللام عليه.

(24) ابن المبرد، المقتضب: 3/ 171.

(25) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 4/ 115.

(26) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 91.

(27) الصبان، حاشية الصبان: 3/ 171.

(28) الزمخشري، المفصل: 35.

(29) الزجاجي، الجمل في النحو: 218.

(30) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 426

(31) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 205.

(32) الرضي، شرح الكافية: 1/ 33.

(33) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 58. ويعلل ابن يعيش ذلك بأن الاسم الممنوع من الصرف يشبه الفعل في وجهين فجرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين، فإذا اجتمع في الاسم سببان من الأسباب المانعة للصرف فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعًا من جهتين: إحداهما أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل فكان فرعًا عليه، والآخر أنه مشتق عن المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل، ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 59. الأشموني، شرح الأشموني: 3/ 134.

(34) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 69. أبو عبدالله بدر الدين بن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 244. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 221. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 426.

(35) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 58. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 222.

(36) عثمان بن جني، الخصائص: 2/ 357، 358.

(37) يعلل الرضي سقوط التنوين مع لام التعريف باستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير. وهذا الأمر لا يكون مع نوني الجمع والتثنية لأنهما لا تكونان للتنكير. ينظر: الرضي شرح الكافية: 82/1.

(38) ابن جني، الخصائص: 2/ 357، 358.

(39) ومرجع ذلك إلى وجود تشابه كبير بين نون التنوين ونوني المثنى وجمع المذكر السالم في الصوت، وكذلك في أن كل واحدة من هذه النونات تحذف عند الإضافة. ينظر: رمزي البعلبكي، فقه العربية المقارن: 48.

(40) ينظر على سبيل المثال: ابن هشام، أوضح المسالك: 2/ 115. ابن الناظم، شرح الألفية: 244.

(41) الرضي، شرح الكافية: 1/ 82.

(42) هو شهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري. ولد في القاهرة سنة 788هـ وتوفي في دمشق سنة 835هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 1/ 322.

(43) يعني جمهور النحاة.

(44) شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبدالله بن هشام، حواشي التوضيح: 2/ 106.

(45) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 294.

(46) ينظر على سبيل المثال: السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 204 – 207.

(47) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 458.

(48) المرجع السابق.

(49) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 455، 456. ابن هشام، مغني اللبيب: 180، 181، السيوطي، همع الهوامع: 2/ 26.

(50) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 458. ابن هشام، مغني اللبيب: 182. السيوطي، همع الهوامع: 2/ 27.

(51) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 459.

(52) ابن هشام، مغني اللبيب: 566.

(53) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 455. ابن هشام، مغني اللبيب: 179.

(54) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 27.

(55) ابن يعيش، شرح المفصل 3/ 101.

(56) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه، نحوي بصري صحب المبرد. من مؤلفاته: شرح الفصيح، وكانت وفاته سنة 347هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 279، 280.

(57) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 295.

(58) ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 101.

(59) المصدر نفسه: 1/ 98.

(60) لا يحد النحويون أسماء الإشارة؛ لأنها محصورة العدد، كما صرح:أبو حيان ، ارتشاف الضرب: 1/ 5. 5. وتابعه السيوطي في همع الهوامع: 1/ 75.

(61) ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 127.

(62) قال برجشتراسر في حديثه عن الأسماء الظاهرة: إنها "تشارك أسماء الإشارة في أنه يكنى بها عن الأسماء". جوتهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: 79.

(63) ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 84.

(64) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 335، 336.

(65) أصحاب هذه العبارة. ينظر: الرضي، شرح الكافية: 1/ 92، 943. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 2/ 6.

(66) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 279، 280. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 335، 336. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 159. الذي اكتفى بذكر الجرجاني وابن الخشاب، ومثله الأشموني، الأشموني، شرح الأشموني: 1/ 288.

(67) هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري: 1/ 4.

(68) لقد حصر ابن هشام حالات بناء الاسم إذا أشبه الحرف في ثلاث حالات:
الأولى: الشبه الوضعي: عندما يكون الاسم على حرف أو حرفين، كالتاء في نحو "قمتُ" فإنها شبيهه بباء الجر ولامه. الثانية: الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف مثل "متى" التي تستعمل مرة مشبهة بإن الشرطية ومرة استفهامية، الثالثة: الشبه الاستعمالي وحده أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه كبعض أسماء الأفعال كصهٍ وهيهات وإذ وإذا وحيث والموصولات عدا صيغة المثنى، ابن هشام، أوضح المسالك: 1/ 29- 33. وينظر أيضا: ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 8. الاشموني، شرح الأشموني: 1/ 43، الشبه الافتقاري.

(69) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 159.

(70) ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 279، 280.

(71) ابن جني، الخصائص: 2/ 356.

(72) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 335، 336.

(73) بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 373.

(74) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 292.

(75) قال ابن يعيش: "وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست إعرابًا ولا بناءً"، ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 32.

(76) ذكر السيوطي أنه ورد في التعليقة، السيوطي، الأشباه والنظائر: 292.

(77) يذهب ابن الشجري إلى أن كسرة آخر الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم هي حركة بناء كحركة التقاء الساكنين في نحو قولهم: "م يخرج القوم"؛ حيث يرى أن أي حركة لم تحدث عن عامل فهي حركة بناء. وقد اعتمد في رده على ابن جني برأي لابن جني نفسه عندما أورد قولًا لابن جني فحواه أن الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله فى اللفظ والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيّر العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: 1/ 4.

(78) رد أبو البقاء العكبري على ابن جني بقوله في باب (المبني والمعرب): "ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لأن حد المعرب ضد المبني على ما سبق وليس بين الضدين واسطة" ،العكبري، اللباب: 67/1.

(79) ابن عقيل، المساعد: 2/ 373.

(80) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 447.

(81) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 159.

(82) ينظر على سبيل المثال: الأشموني: 1/ 288. خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح: 2/ 60.

(83) ابن جني، الخصائص: 2/ 356.

(84) العكبري، اللباب: 1/ 67.

(85) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 292.

(86) نصّ على ذلك ابن مالك، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 91، وكذلك السيوطي، السيوطي، همع الهوامع: 1/ 208. أما سيبويه وأكثر النحاة فلم يذكروا في هذا سوى أن الحجازيين يبنونه على الكسر. ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب: 3/ 283. والذي يرجح صحة قطع ابن مالك أن كتب النحو لم تشر إلى ما جاء مخالفًا لهذا إلا وينسبونه إلى قبيلة تميم دون سواها.

(87) سيبويه، الكتاب: 3/ 283. ونصّ على ذلك ابن هشام، ابن هشام، شرح شذور الذهب: 100.

(88) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 400. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 107. وعلة عدم الصرف هنا هو العلمية والعدل. ينظر: ابن يعيش، المفصل: 4/ 107. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 90. الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1/ 119. ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 257.

(89) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 249.

(90) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 401. البيت للعجاج، ينظر ديوانه: 296/2. وقد ورد شاهدًا في أغلب كتب النحو. ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب: 3/ 285، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 401. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 107. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 90-91.

ابن هشام، أوضح المسالك: 2/ 132، ابن هشام، شرح شذور الذهب: 99. خالد الأزهرى، شرح التصريح: 2/ 226.

(91) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 401. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 7، ابن مالك، شرح الكافية الشافية 2: 90، 91. ابن هشام، أوضح المسالك: 2/ 132.

(92) ذلك أنهم يرون أن السكون هو علامة البناء الأصلية. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 82. ولا خلاف بين النحاة في أن الكسرة إذا جاءت لمنع التقاء الساكنين في كلمة واحدة تُعدّ عندهم حركة بناء، غير أن منهم من يتوسع في ذلك ويرى أن كل كسرة جاءت لمنع التقاء الساكنين هي حركة بناء سواء أكانت في لفظة واحدة أم كانت بين كلمتين، كابن الشجري وأبي علي الفارسي لكون حركة منع التقاء الساكنين حركة لم تحدث بعامل؛ ولذلك فهي حركة بناء. ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: 1/ 4.

(93) المبرد، المقتضب: 3/ 173.

(94) هو علي بن محمد بن نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي، صنّف كتاب سيبويه وشرح الجمل، توفي سنة (609هـ) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 354.

(95) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 91.

(96) التضمين: استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر. ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 257.

(97) ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 106.

(98) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 249.

(99) الحكاية في اللغة تعني المماثلة، وفي الاصطلاح النحوي تعني إيراد اللفظ المسموع على هيئته من دون تغيير. ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 4/ 63. وعرفه ابن عصفور بـ"إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه". ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 461.

(100) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/ 249.

(101) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 293.

(102) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي الأندلسي المالقي، توفي سنة (581هـ)، السيوطي، بغية الوعاة: 298،299.

(103) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2: 249.

(104) علل ابن يعيش كونه غير منصرف بشيئين: الأول أنه دائمًا منصوب على الظرفية، والثاني أنه اكتسب التعريف من غير أن يكون علمًا أو ضميرًا أو اسم إشارة أو محلى بأل أو مضافًا إلى أحد هذه الأشياء، ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 42.

(105) سيبويه، الكتاب: 3/ 383. ولعل هذا الرأي للخليل.

(106) المبرد، المقضب: 3/ 378.

(107) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1/ 119.

(108) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 206. وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أن ابن عصفور علل ذلك بالعدل وشبه العلمية، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 435. وهذا سهو منه، فابن عصفور يرى أن "سحرَ" معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا يعرّف بالألف واللام. ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 206.

(109) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 89/2. وقد نقل أبو حيان أن ابن مالك يعلل عدم الصرف في لفظ "سحر" بالعدل والعلمية. وابن مالك لم يقل ذلك حرفيًّا بل قال بالعدل والتعريف، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 435/1. لكن عبارة أبي حيان كانت أكثر دقة لأنه لا يمكن للفظة "سحر" أن تكون معرفة إلا بأن تكون علمًا؛ إذ لا مجال هنا لأن تكون نوعًا آخر من أنواع المعارف غير العلمية.

(110) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1/ 119.

(111) ابن هشام، حواشي التوضيح: 2/ 118. ويشير ابن هشام إلى أن رأيه هنا مستقى من صاحب اللباب. ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 209.

(112) هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي أبو الحسن بن الطراوة. واشتهر بآرائه النحوية التي خالف بها جمهور النحاة. وتوفي سنة (528هـ)، السيوطي، بغية الوعاة: 263.

(113) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 435، وكذلك: 2/ 227. وقد ردّ ابن مالك على صدر الأفاضل في زعمه أن "سَحَرَ" ظرف مبني فى كتابه شرح الكافية الشافية. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 90،89. وقد نقل ابن الناظم ردّ ابن مالك على صدر الأفاضل في كتابه "شرح ألفية ابن مالك. ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: 257.

(114) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 435. ولعل السهيلي كان متأثرًا في هذا بقول المبرد عند حديثه عن "سحر": "فأما في يومك فإنه غلب عليه التعريف بغير إضافة، كما غلب ابن الزبير على واحد من بنيه ". المبرد، المقتضب: 3/ 378.

(115) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبدالله. لازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، توفي سنه (660هـ) تقريبًا، السيوطي، بغية الوعاة: 79، 80.

(116) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 435.

(117) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله الإمام ناصح الدين بن الدهان، ولد سنة (494هـ) وتوفي سنه (567هـ) بالموصل، السيوطي، بغية الوعاة: 256. وهناك ابن دهان آخر اسمه: المبارك بن المبارك ولد سنة (532هـ) وتوفي سنة (612هـ)، السيوطي، بغية الوعاة: 385.

(118) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 293.

(119) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 291.

(120) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 70، 130.

(121) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري:70/1، حيث يقول في هذا: "إن كل علم مركب حكمه بعد التسمية في الإعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع"، حيث يرى أن علة بناء الاسم العلم راجع إلى أنه مبني في الأصل قبل التركيب أو دخول الجملة.

(122) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: 33، الذي يقول: "... أن حق الإعراب للاسم في أصله". كما ذكر ابن الحاجب أن شيخه (يقصد الزمخشري، يرى أن الأصل في الأسماء الإعراب، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 457.

(123) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 291.

(124) السيوطي، همع الهوامع: 1/ 75.

(125) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 316.

(126) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج: 1/ 103-104.

(127) ينظر هنا على سبيل المثال: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 319-326. وكذلك: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 461-471.

(128) هذا مذهب أبي علي الفاسي كما نقل أبو حيان، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 323.

(129) ينظر رأي ابن عصفور، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 1/ 102، 103.

(130) السيوطي، همع الهوامع: 1/ 75.

(131) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 323.

(132) سورة النمل، آية: (78).

(133) الزجاج، معاني القرآن: 3/ 214.

(134) الفراء، معاني القرآن: 1/ 9،10.

(135) السيوطي، همع الهوامع: 1/ 75.

(136) يذهب النحاة إلى تقدير الضمة على حرف الدال في لفظ "الحمدِ". ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية: 413. وأن سبب التقدير هو اشتغال المحل بحركة الإتباع. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 1/ 131.

(137) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/ 438.

(138) عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو: 173.

(139) السيوطي، همع الهوامع: 3: 7.

(140) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 294.

(141) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 497.

(142) ينظر على سبيل المثال: الزمخشري، المفصل: 24.

(143) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 3/ 117.

(144) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 82.

(145) المبرد، المقتضب: 4/ 233.

(146) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 82.

(147) سيبويه، الكتاب: 2/ 229،230.

(148) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 296.

(149) وقد نقل قول ابن برهان هذا أبو جعفر أحمد بن يوسف بن معطٍ في شرحه لألفية ابن معطٍ. ينظر: الغرناطي، شرح ألفية ابن معطٍ: 2/ 569.

(150) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 137.

(151) السيوطي، الأشباه والنظائر: 1/ 296.

(152) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1/ 308. السيوطي، الأشباه والنظائر، 1: 296.السيوطي، همع الهوامع: 1/ 276.

(153) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 507.

(154) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/ 507.

(155) السيوطي، همع الهوامع: 1/ 296.

قائمة المصادر والمراجع:

1) إبراهيم الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، دار المدني، جدة، ط1، 1407هـ /1987م.

2) ابن أبي الربيع عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ-1986م.

3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1402هـ/1982م.

4) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: علي محمد معوض، عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.
5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/ 2000م.
6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
7) ابن هشام، جمال الدين ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.
8) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط11، 1416هـ/1995م.
9) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النحاس، القاهرة، مطبعة المدني، 1404هـ، 1984م.
10) أبو عبدالله بدر الدين ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، حققه ونقحه: محمد سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت، د.ت.
11) أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، شرح ألفية ابن معطٍ، تحقيق: عبدالله بن عمر حاج إبراهيم، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1417هـ/1997م.
12) بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ/1982م.
13) جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، شرح شذور الذهب، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
14) جوتهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414هـ/ 1994م.
15) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
16) رمزي البعلبكي، فقه العربية المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.
17) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط1، 1993م.
18) شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبدالله بن هشام، حواشي التوضيح، جردها في كتاب مستقل تلميذه محمد بن عبدالله البلاطنسي، تحقيق: عبد المجيد بن حسن بن حسين الحارثي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،1997م.

19) عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1395ه/ 1975م: 296/1.
20) عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه/ 1998م.
21) عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1408ه/ 1998م.
22) عبدالرحمن بن كمال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1384ه/ 1964م.
23) عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ط1، 1408ه/1988م.
24) عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1371ه/1952م.
25) علي بن أحمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك)، قدم له ووضع فهارسه: حسين حمد، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه/ 1998م.
26) علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1402ه/1982م.
27) عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1425ه/ 2004م.
28) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامة، 1414ه/ 1993م.
29) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
30) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
31) هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413ه/1992م.
32) يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت، د.ت (مصورة عن طبعة بولاق).